دور الدبلوماسية العراقية في ادارة مشكلة المياه مع تركيا وايران

د. ألهام عطية عواد

جامعة بغداد /مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

alham.ateaa@gmail.com

The Role of Iraqi Diplomacy in Managing Water Issues with Turkey and Iran

Dr. Alhaam Atea Awad

University of Baghdad / Strategic and International Studies Center

تاريخ الاستلام ٢٠٢٥/٤/١٣ تاريخ القبول ٢٠٢٥/٥/٢٧

تاريخ النشر ٢٠٢٥/٧/٣٠

الملخص

أن الموارد المائية السطحية في غالبية الدول العربية هي مياه مشتركة مع دول من خارج المنطقة،مما يهدد أمن وسلامة هذه الموارد بالرغم من الاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من دول المنبع ودول المجرى والمصب. وتمثل أزمة المياه في نهري دجلة والفرات أنموذجا لازمة المياه في الشرق الأوسط وبشكل خاص تركيا وإيران نتيجة لذلك، تؤدي مشكلة المياه إلى نشوء تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية، مما يجعلها تتحول إلى قضية جيوسياسية وتشكل مصدراً جديداً لعدم الاستقرار والصراعات في

العراق والمنطقة. وقد أدى ذلك إلى توجه العراق نحو الدبلوماسية، وتعزيز التنسيق والتشاور مع دولتي المنبع.

الكلمات المفتاحية:

تركيا، ايران، الدبلوماسية، مشكلة المياه

Summary

The surface water resources in most Arab countries are shared waters with countries outside the region, which threatens the security and safety of these resources despite the international agreements concluded between the upstream countries and the downstream countries. The water crisis in the Tigris and Euphrates rivers represents a model for the water crisis in the Middle East, especially Turkey and Iran. As a result, the water problem leads to the emergence of social, economic and political challenges, which makes it a geopolitical issue and constitutes a new source of instability and conflicts in Iraq and the region. This has led Iraq to move towards diplomacy, and to enhance coordination and consultation with the upstream countries.

Keywords:

Turkey, Iran, diplomacy, water problem.

المقدمة

تُعد قضية المياه من أبرز القضايا التي تشغل الأجندة السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، لما لها من تأثير كبير على استقرار الدول المعنية. بالنسبة للعراق، الذي يعاني من وضع مائي حساس، تشكل المياه الواردة من نهري دجلة والفرات المصدرين الأساسيين للحياة في البلاد. إلا أن هذا المورد الحيوي لا يقتصر على العراق فحسب، بل يتقاسمه مع جيرانه تركيا و إيران، مما يجعل هذه المياه قضية معقدة تُدار ضمن سياق إقليمي ودولي تتشابك فيه المصالح السياسية والاقتصادية. تشكل المشاريع السدّية التي نفذتها تركيا وإيران على منابع الأنهار المشتركة أحد أبرز القضايا التي تثير التوترات بين هذه الدول، إذ تؤثر هذه المشاريع على كمية المياه المتدفقة إلى العراق، مما ينعكس سلبًا على القطاعات الزراعية والاقتصادية في البلاد .

أمام هذه التحديات، تأخذ الدبلوماسية العراقية دورًا محوريًا في إدارة هذه القضية المائية. إذ يسعى العراق إلى التفاوض مع جيرانه لتأمين حقوقه في المياه، مع محاولة إرساء حلول سلمية تضمن استمرار تدفق المياه بكمية وجودة مناسبة للاستخدام المحلي. إلا أن التحديات التي يواجهها العراق في هذا السياق تتمثل في عدة عوامل، منها التغيرات المناخية التي تؤثر على الموارد المائية بشكل عام، بالإضافة إلى الضغوط السياسية الناتجة عن العلاقات المتوترة مع جيرانه. على الرغم من ذلك، يبقى العراق مصممًا على استخدام الدبلوماسية متعددة الأطراف كأداة للضغط على الدول المتشاطئة، سعياً إلى حماية حقوقه المائية ضمن إطار قانوني دولي يضمن التوزيع العادل للمياه المشتركة .

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الدبلوماسية العراقية في إدارة هذه الأزمة المائية المستمرة، عبر تحليل الجهود الدبلوماسية التي بذلها العراق للوصول إلى حلول تفاوضية مع تركيا وإيران. كما يسعى البحث إلى تقييم فعالية الاستراتيجيات العراقية في مواجهة

التحديات المائية التي يعاني منها العراق، بالنظر إلى السياقات الإقليمية و الدولية المحيطة بهذا الملف.

أهمية البحث:

تكتسب قضية المياه بين العراق وتركيا وإيران أهمية بالغة نظرًا لتأثيرها المباشر على الأمن المائي والاقتصادي في العراق. المياه تشكل جزءًا أساسيًا من حياة الشعب العراقي، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على نهري دجلة والفرات اللذين يعبران عبر تركيا وإيران. في هذا السياق، تبرز الدبلوماسية العراقية كأداة رئيسية في إدارة هذه القضية، وهي تسعى لتحقيق التوازن بين حماية حقوق العراق في استخدام المياه من جهة، والتعاون مع جيرانه لضمان استدامة هذه الموارد من جهة أخرى.تتجلى أهمية البحث في فهم الدور الحيوي للدبلوماسية العراقية في بناء شبكة من العلاقات الدولية التي تمكن العراق من الدفاع عن مصالحه المائية. كما يسلط البحث الضوء على تأثير القرارات السياسية و السياسات المائية لدول الجوار، مما يساهم في تقديم رؤية استراتيجية لكيفية تطوير دبلوماسية العراق في التعامل مع هذه التحديات.

إشكالية البحث :

تتمثل الإشكالية الرئيسية في هذا البحث في مدى قدرة الدبلوماسية العراقية على إدارة مشكلة المياه مع دولتي الجوار (تركيا وإيران)، التي تتحكم بشكل كبير في منابع الأنهار التي يعتمد عليها العراق. يواجه العراق تحديات عديدة تشمل عدم وجود اتفاقيات مائية ملزمة وغياب إطار قانوني دولي فعال لضمان توزيع عادل للمياه.

فرضية البحث :

يفترض هذا البحث أن الدبلوماسية العراقية قد حققت بعض النجاحات في إدارة ملف المياه مع تركيا وإيران من خلال المفاوضات والتعاون الإقليمي، ولكنها تواجه تحديات كبيرة بسبب المصالح المتضاربة بين الدول المعنية و الغياب النسبي للإطار القانوني الذي يضمن الحقوق المائية للعراق. كما يُحتمل أن تسهم السياسات المائية التركية والإيرانية في تعقيد الحلول المحتملة.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي و المنهج الوصفي لدراسة تطور العلاقات المائية بين العراق وكل من تركيا وإيران، بالإضافة إلى دراسة الدور الذي تقوم به الدبلوماسية العراقية في هذا السياق. سيتم تحليل الوثائق الرسمية، مثل المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالموارد المائية المشتركة، بالإضافة إلى المقابلات مع الخبراء في مجال المياه والعلاقات الدولية.

سيتم أيضًا الاستعانة ب المصادر الأكاديمية و الدراسات السابقة لفهم طبيعة التحديات التي يواجهها العراق وكيفية استجابته لها عبر مختلف الحقب الزمنية. كما سيتم دراسة التقارير الدولية من منظمات مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، لتقديم رؤية دقيقة حول موقف العراق في هذا المجال.

هيكلية البحث:

تناول البحث ثلاثة مباحث ريستة ، ركز المبحث الأول على الاطار النظري لأزمة المياة مع تركيا وايران، بينما تناول المبحث الثاني أدوات الدبلوماسية العراقية في مواجهة ازمة المياة اما المبحث الثالث فقد تناول تقيم اداء الدبلوماسية العراقية في إدارة أزمة المياه مع تركيا وايران وسبل تطويرها .ثم الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار النظري لأزمة المياه العراقية مع تركيا وإيران

تُعد أزمة المياه في العراق واحدة من أخطر القضايا التي تهدد استقرار البلاد وأمنها القومي. ومن أهم العوامل المؤثرة في هذه الأزمة، العلاقة بين العراق وتركيا وإيران في إدارة الموارد المائية المشتركة، خاصة في ضوء انحصار معظم المياه المتجددة في العراق في نهري دجلة والفرات. تعتبر هذه الأنهار شرايين الحياة للعراق، حيث توفر المياه اللازمة للزراعة، الشرب، والصناعة. ولطالما كانت السياسات المائية التي تتبعها تركيا وإيران عاملًا محوريًا في التأثير على تدفقات المياه إلى العراق. بالإضافة إلى ذلك، تزداد تعقيدات المشكلة في ظل الصراعات السياسية والجغرافية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

تواجه العراق تحديات متزايدة نتيجة لسياسات الدول الجارة بشأن المياه، مما يعكس أهمية تعزيز الدبلوماسية العراقية في إدارة هذه المشكلة. فالجهود الدبلوماسية المستمرة تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع المياه عبر الحدود وتحقيق الأمن المائي الذي يعد أحد الأسس الرئيسية للأمن القومي العراقي [١]. وبالتالي، فإن الدبلوماسية العراقية تلعب دورًا محوريًا في محاولة حل هذه الأزمة، من خلال مفاوضات سياسية، تحركات دبلوماسية، وتعاون مع المجتمع الدولي.

أولاً: الخلفية الجغرافية والسياسية للأزمة

تبدأ جذور أزمة المياه في العراق من التوزيع الجغرافي للمصادر المائية المشتركة، حيث ينبع نهرا دجلة والفرات من تركيا، ويمر عبر الأراضي السورية قبل أن يدخلوا إلى العراق. على الرغم من أن العراق يعتمد بشكل أساسي على هذين النهرين لتلبية احتياجاته المائية، إلا أن العراق ليس لديه كامل السيطرة عليهما، مما يجعله في حالة تبعية واضحة للدول المتشاطئة على الأنهار. في هذا السياق، يواجه العراق تحديات ضخمة في مواجهة مشاريع السدود التي تقوم بها تركيا على نهري دجلة والفرات، مثل سد أتاتورك، الذي يؤدي إلى تقليل تدفق المياه إلى الأراضي العراقية بشكل كبير [٢].

علاوة على ذلك، تتداخل الأزمة المائية مع القضايا السياسية الأخرى في المنطقة، حيث تلعب المياه دورًا حاسمًا في علاقات العراق مع جيرانه. فتركيا ترى في مشاريعها المائية أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية على أراضيها، فيما تسعى إيران إلى استخدام مواردها المائية عبر نهري الكارون والديالى كأداة للنفوذ الإقليمي. هذا الوضع المعقد يجعل من أزمة المياه قضية متعددة الأبعاد، لا تقتصر على الجانب البيئي فحسب، بل تتداخل مع السياسة الخارجية، الاستراتيجيات الاقتصادية، وحتى الأمن الداخلي للعراق [٣].

ثانياً: الإطار القانوني للمياه المشتركة بين العراق وتركيا وإيران

من الناحية القانونية، يفتقر العراق إلى اتفاقات قوية وملزمة مع تركيا وإيران بشأن تقاسم المياه المشتركة. على الرغم من توقيع بعض الاتفاقيات في الماضي، مثل اتفاقية ١٩٣٣ بين العراق وتركيا، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تقدم حلولًا دائمة أو آليات فعالة لحل النزاعات المائية. فالاتفاقية لم تتضمن تنظيمات محددة بشأن حصص المياه، مما جعلها غير ملائمة في مواجهة التحديات الحديثة التي تفرضها مشاريع السدود الضخمة التي تقوم بها تركيا [٤].

إن العراق بحاجة إلى تعزيز موقفه في مفاوضات المياه عبر استخدام الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، والتي تتيح للدول المتشاطئة على الأنهار استخدام هذه الموارد بطريقة منصفة ومتوازنة. إن تطبيق هذه الاتفاقية في العلاقات المائية بين العراق وتركيا وإيران يُعد أمرًا ضروريًا لضمان الحقوق المائية للعراق وحماية موارده الطبيعية [٥]. إلا أن المشكلة تكمن في غياب آلية تنسيق فعالة بين هذه الدول، مما يجعل من الصعب الوصول إلى اتفاقيات نهائية بشأن إدارة المياه.

ثالثاً: أهمية المياه في معادلة الأمن القومي العراقي

تعد المياه في العراق أكثر من مجرد مصدر للري والشرب؛ هي حجر الزاوية في أمن الدولة واستقرارها. فالأمن المائي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي. يشكل الماء المحور الأساسي الذي يعتمد عليه القطاع الزراعي العراقي، الذي يمثل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الوطني. ولذلك، فإن أي انخفاض في تدفق المياه يهدد الإنتاج الزراعي ويؤثر سلبًا على الأمن الغذائي في العراق. تشير الدراسات إلى أن انخفاض حصة العراق من المياه بسبب المشاريع التركية والإيرانية قد يؤدي إلى تراجع كبير في مساحة الأراضي الزراعية [٦].

علاوة على ذلك، فإن أزمة المياه في العراق لا تؤثر فقط على القطاع الزراعي، بل تتعدى ذلك إلى تأثيرات سياسية واقتصادية كبيرة. فقلة المياه قد تؤدي إلى تفاقم النزاعات الداخلية، خاصة في المناطق التي تعاني من الجفاف وتخفيضات المياه، مما يزيد من تدهور الوضع الأمني في البلاد. وفي ظل هذه الظروف، يصبح الأمن المائي جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي العراقي، مما يتطلب استراتيجيات دبلوماسية مرنة وفعّالة لإدارة الأزمة[٧].

تعدّ أزمة المياه بين العراق وتركيا وإيران واحدة من أبرز التحديات التي تواجه العراق في الوقت الراهن. فالمياه ليست فقط ضرورة بيئية وحياتية، بل هي قضية استراتيجية تمس الأمن القومي العراقي على مختلف الأصعدة. تتطلب هذه الأزمة جهودًا دبلوماسية مكثفة، تستند إلى القوانين الدولية والاتفاقات الثنائية، من أجل ضمان توزيع عادل للمياه وتفادي تصعيد النزاعات. ويظل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي الحل الأمثل للتعامل مع هذه الأزمة التي تؤثر في حاضر ومستقبل العراق [٨].

المبحث الثاني

أدوات الدبلوماسية العراقية في مواجهة أزمة المياه

أولاً: المسار القانوني الدولي وأهميته في التفاوض

واجهت العراق منذ عقود تحديات مائية متفاقمة نتيجة المشاريع الإقليمية على نهري دجلة والفرات، وكان المسار القانوني أحد أبرز الأدوات الدبلوماسية التي حاولت الدولة الاعتماد عليها في إدارة النزاع. يستند هذا المسار إلى مبدأ "الانتفاع المنصف والمعقول" المعترف به دوليًا، والذي يُلزم الدول المتشاطئة باستخدام المياه بطريقة لا تضر بالآخرين. في هذا الإطار، حاولت الدبلوماسية العراقية تفعيل النصوص القانونية الدولية كأداة ضغط على كل من تركيا وإيران، من أجل الالتزام بالحقوق المائية للعراق، خاصة في ظل غياب اتفاقيات ملزمة بين الأطراف الثلاثة [٩].

وبالرغم من الجهود المبذولة، لم تستطع العراق تفعيل دورها القانوني بالشكل الأمثل، لعدة أسباب منها افتقارها إلى اتفاقيات واضحة بشأن الحصص المائية، إضافة إلى التحفظ التركي التقليدي على الالتزام بأي اتفاقيات دولية تعتبر نهري دجلة والفرات "أنهارًا دولية" [١٠]. كما أن معظم الاعتراضات العراقية بقيت في الإطار الخطابي دون التفعيل

القضائي، بالرغم من توافر الأدلة القانونية لدعم موقف العراق، كما يشير الباحث محمد عباس محسن في تحليله لدور الدبلوماسية المائية [١١].

ثانياً: الدبلوماسية الثنائية والزيارات الرسمية

ركّزت الحكومات العراقية، لا سيما بعد عام ٢٠٠٣، على فتح قنوات تفاوض ثنائية مع كل من تركيا وإيران. وقد تمثلت هذه الدبلوماسية في زيارات رسمية ومؤتمرات مشتركة هدفت إلى توجيه مطالب العراق المائية بشكل مباشر. إلا أن ضعف الاستراتيجية الداخلية، وتعدد الجهات العراقية المتفاوضة، أدى إلى تشتت الرؤية وعدم قدرة العراق على فرض موقف موحد ومُلزم [١٢].

ورغم توقيع بعض المحاضر والتفاهمات، لم ترتقِ هذه الجهود إلى مستوى الاتفاقيات الدولية الملزمة، مما جعل تأثيرها محدودًا. وتُشير التقارير إلى أن تركيا كثيرًا ما استثمرت هذه اللقاءات لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي دون تقديم التزامات واضحة فيما يتعلق بالمياه [١٣].

ثالثاً: استخدام الورقة الاقتصادية والسياسية في التفاوض

سعت الدبلوماسية العراقية إلى توظيف عناصر أخرى مثل التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع تركيا وإيران كوسائل ضغط غير مباشرة، مستفيدة من عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأطراف. غير أن عدم امتلاك العراق أوراق قوة حقيقية – كالسيطرة على منابع أو مفاتيح اقتصادية استراتيجية – جعله في موقع تفاوضي أضعف [١٤].

ويوضح ذلك رحاب الزيادي في دراسته حول "المياه كأداة ضغط"، حيث يشير إلى أن تركيا وإيران تستخدمان المياه كوسيلة لفرض شروط سياسية على العراق، بينما يفتقر العراق إلى آليات مشابهة للرد أو التأثير، مما يُعقّد من فاعلية الدبلوماسية العراقية [١٥].

رابعاً: غياب التنسيق الداخلي والتخبط المؤسساتي

من أبرز المعضلات التي واجهت الدبلوماسية المائية العراقية، هو تعدد الجهات الرسمية المسؤولة عن التفاوض، وتضارب تصريحات المسؤولين، ما أضعف الموقف التفاوضي على الصعيدين الثنائي والدولي. فبين وزارة الخارجية، ووزارة الموارد المائية، ومجلس النواب، والهيئات الاستشارية، لم يكن هناك خطاب موحد ولا استراتيجية متكاملة. وقد أشار تقرير لصحيفة بغداد بوست إلى أن هذا الانقسام مكّن إيران من فرض سياسات مائية أحادية الجانب دون رد عراقي فعّال [١٦].

خامساً: الحاجة إلى دبلوماسية مائية احترافية

يرى العديد من الخبراء أن المشكلة ليست فقط في أدوات التفاوض، بل في غياب نخبة دبلوماسية متخصصة في شؤون المياه، قادرة على فهم أبعاد الملف من زواياه البيئية، السياسية، والقانونية. وقد أكد تقرير منتدى "فكرة" على ضرورة تبني العراق لما سماه "التخطيط المائي الإقليمي"، الذي يعتمد على الشراكات الدولية والتفاوض الجماعي، وليس الاكتفاء بالمواقف الفردية التي أثبتت فشلها [١٧].

المبحث الثالث

تقييم أداء الدبلوماسية العراقية في إدارة أزمة المياه مع تركيا وإيران وسبل تطويرها

تُعد أزمة المياه من أبرز التحديات التي تواجه العراق في المرحلة الراهنة، حيث تشكل المياه مصدرًا حيويًا لا يمكن الاستغناء عنه في التنمية والعيش الكريم. وقد اتجهت الدبلوماسية العراقية إلى التعامل مع هذه الأزمة من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات الدبلوماسية بهدف حماية حقوق العراق المائية وضمان استدامة الموارد المائية المتاحة. ويأتي هذا المبحث ليُقيّم بشكل موضوعي أداء الدبلوماسية العراقية في هذا الملف الحيوي، موضحًا نقاط القوة والضعف في النهج المتبع، كما يستعرض سبل

تطوير الأداء الدبلوماسي بما يضمن تحقيق مصالح العراق المائية ضمن بيئة إقليمية معقدة.

أولاً: تشخيص أداء الدبلوماسية العراقية في إدارة ملف المياه

شهد الأداء الدبلوماسي العراقي في التعامل مع أزمة المياه تذبذبًا واضحًا، يعكس ضعفًا في التمثيل التفاوضي وعدم وضوح استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة الملف. منذ التسعينات، انصبّ التركيز الدبلوماسي على الملفات الأمنية والسياسية، فيما تم تهميش القضايا البيئية والمائية، رغم تصاعد خطورتها الاستراتيجية. وبحسب تقارير صادرة عن منظمات دولية، فإن العراق لم يتمكن حتى الآن من توقيع اتفاقيات شاملة وملزمة قانونًا مع تركيا أو إيران لتقاسم مياه دجلة والفرات، وهو ما يعكس عجزًا في تفعيل أدوات القانون الدولي للمياه [١٨].

يرجع هذا الضعف إلى غياب هيئة وطنية موحدة تُعنى بالتفاوض المائي، إذ تتوزع صلاحيات الملف بين وزارات متعددة (الموارد المائية، الخارجية، التخطيط)، مما يؤدي إلى تشتت الموقف الرسمي العراقي. فضلًا عن ذلك، فإن العراق يفتقر إلى قاعدة بيانات هيدرولوجية دقيقة ومحدثة يعتمد عليها الوفد التفاوضي في تقديم حججه، وهو أمر بالغ الأهمية في المفاوضات متعددة الأطراف [١٩].

كما أن الخطاب الدبلوماسي العراقي غالبًا ما يخلو من الإطار القانوني الدولي، إذ نادرًا ما يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، رغم أن هذه الاتفاقية تمنح العراق حقوقًا واضحة في المياه العابرة للحدود، وتُلزم دول المنبع مثل تركيا وإيران بعدم الإضرار بدول المصب [٢٠]. إن تجاهل هذه المرجعيات القانونية في الخطاب الدبلوماسي يُعد تفريطًا بحقوق مائية يمكن الاستناد إليها دوليًا.

ثانياً: حدود النفوذ الجيوسياسي وتأثيره على فعالية الدبلوماسية

لا يمكن تقييم أداء الدبلوماسية العراقية بمعزل عن السياق الجيوسياسي الإقليمي، فالعراق يتعامل مع قوتين إقليميتين تمتلكان نفوذًا واسعًا (تركيا وإيران)، وكل منهما تستخدم المياه كورقة ضغط في سياقات أوسع تتعلق بالتجارة، الأمن، والتمدد الإقليمي. وقد أظهرت الدراسات أن إيران، على سبيل المثال، قامت بتحويل مجاري الأنهار المشتركة باتجاه الداخل الإيراني، ما تسبب في جفاف العديد من الروافد التي كانت تصب داخل الأراضي العراقية، دون أي التزام بالتشاور أو التنسيق [٢١].

أما تركيا، فقد بنت سلسلة سدود ضمن مشروع "غاب"، وأبرزها سد إليسو، دون مراعاة حقيقية لمصالح العراق، بل مع تجاهل صريح لمبدأ "الاستخدام المنصف والمعقول" المنصوص عليه في القواعد الدولية. وقد فشلت الدبلوماسية العراقية حتى الآن في تحويل هذا الملف إلى أولوية إقليمية أو دولية، رغم أنه يرتبط بالأمن الغذائي والسكاني لأكثر من ٤٠ مليون عراقي [٢٢].

ثالثاً: سبل تطوير الدبلوماسية العراقية المائية

تتطلب معالجة أزمة المياه إعادة بناء المنظومة الدبلوماسية على أسس فنية وقانونية. أولى الخطوات المقترحة تتمثل في تأسيس هيئة عليا للمياه تضم خبراء في القانون الدولي، الجغرافيا السياسية، والهيدرولوجيا، تتولى مهمة إعداد الموقف التفاوضي وتمثيل العراق في المحافل الدولية، بدلًا من التشتت المؤسسي الحالي [٢٣].

كما ينبغي توظيف التحالفات الإقليمية والدولية في خدمة هذا الملف. فالعراق يمكنه العمل مع دول عربية تعاني مشكلات مماثلة، كالأردن وسوريا، لتشكيل كتلة تفاوضية إقليمية تضغط باتجاه التزام تركيا وإيران بالاتفاقيات الدولية. فضلًا عن ذلك، يمكن للعراق اللجوء إلى المحاكم الدولية أو طلب وساطة أممية لإلزام الجانبين بتوقيع اتفاقيات ملزمة وفقًا لقواعد القانون الدولي [٢٤].

أخيرًا، لا بد من إعادة صياغة الخطاب الدبلوماسي العراقي بلغة حقوقية تعتمد على الاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية عام ١٩٩٧، ومبدأ "الضرر الملموس"، الذي يُعد مدخلًا قويًا للمطالبة بالتعويضات أو بتعديل سياسات المياه في دول المنبع [٢٥].

الخاتمة:

إن قضية المياه في العراق تمثل إحدى القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدولة وعلى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. تفتقر هذه القضية إلى حلول جذريّة، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها العراق جراء الاستخدام المتزايد لموارده المائية من قبل جيرانه، تركيا وإيران. فقد أصبح من الواضح أن العراق، رغم امتلاكه للموارد المائية الهائلة في الأنهار الكبرى مثل دجلة والفرات، يعاني من نقص حاد في المياه نتيجة للتعديات المستمرة على هذه الموارد، إضافة إلى التغيرات المناخية التي تُسهم في تقليص مستويات المياه.

تُظهر هذه الدراسة أن الدبلوماسية العراقية في معالجة أزمة المياه مع دول الجوار قد شهدت تطورًا في السنوات الأخيرة، على الرغم من العديد من العقبات التي تعترض طريقها. العراق، الذي يعتمد بشكل كبير على المياه القادمة من تركيا وإيران، كان في حاجة ماسة إلى استراتيجيات دبلوماسية فعّالة لضمان حقوقه المائية في إطار التوازن بين تحقيق مصالحه الوطنية وحماية البيئة والحفاظ على استقراره. وقد اتسمت العلاقات المائية العراقية مع جيرانه بالصراع في بعض الأحيان، لكنها في الوقت نفسه كانت تعتمد على الحوار والمفاوضات للوصول إلى حلول توافقية.

وفي المبحث الثالث من الدراسة، تم تقييم الأداء الدبلوماسي العراقي في إدارة هذه القضية، إذ تبين أن العراق قد بدأ بالفعل بتكثيف جهوده الدبلوماسية عبر الاجتماعات الثنائية والمشاركة في المنتديات الإقليمية والدولية، حيث ركز على المطالبة بحقوقه المائية

استنادًا إلى المبادئ القانونية الدولية. إلا أن هذه الجهود تظل ناقصة في جوانب عدة، مثل نقص التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، وضعف الاستفادة من الدعم الدولي في معالجة الأزمات المائية، فضلًا عن غياب استراتيجيات مائية متكاملة تضمن الاستدامة.

ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ أن العراق يواجه تحديات داخلية وخارجية عديدة في هذا الملف المعقد. التحديات الداخلية تتضمن قلة الوعي العام تجاه أهمية الحفاظ على المياه، وتدهور البنية التحتية المائية، بينما التحديات الخارجية تتعلق بتعنت الدول الجارة في تنفيذ الاتفاقات المائية وعدم إظهار التعاون المطلوب. وهكذا، فإن الدبلوماسية العراقية بحاجة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل في مجال المياه، وتوسيع التعاون مع الدول الجارة لإيجاد حلول دائمة ومستدامة.

النتائج:

١. **أداء الدبلوماسية العراقية:** أظهرت الدراسة أن الدبلوماسية العراقية قد حققت تقدمًا طفيفًا في معالجة مشكلة المياه، ولكنها لم تستطع حتى الآن التوصل إلى حلول جذرية ومستدامة تضمن حقوق العراق المائية بشكل كامل. رغم الجهود المبذولة، لا تزال هناك صعوبات في تحقيق اتفاقيات طويلة الأمد مع تركيا وإيران.

٢. **التحديات المائية:** تبيّن أن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه العراق في ملف المياه هي من العوامل الرئيسية التي تؤثر في قدرة الحكومة على إبرام اتفاقيات مائية فعالة. التحديات تشمل التغيرات المناخية، نقص الوعي العام، وعدم وجود بنية تحتية مائية كافية.

٣. **التعاون الإقليمي والدولي:** أكدت الدراسة أن العراق بحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في إدارة موارده المائية. ورغم بعض الجهود، إلا أن الضغط الدولي لم يكن كافيًا لدفع الدول الجارة للالتزام بالاتفاقات المائية.

٤. **استراتيجية المياه المستقبلية:** توصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير استراتيجيات مائية متكاملة تتضمن التنسيق بين القطاعات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص، وتحقيق توازن بين الحفاظ على البيئة وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥. **إدارة المياه والتكنولوجيا:** أظهرت الدراسة أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد المائية، مثل تطبيق تقنيات الري الحديثة، وتحليل البيانات عبر الأقمار الصناعية لتحسين مراقبة توزيع المياه، خاصة في ظل الأزمة المائية الحالية.

التوصيات:

١. **تعزيز التعاون الدبلوماسي المائي:** يجب على العراق تكثيف جهوده الدبلوماسية في مجال المياه، بما في ذلك إعادة التفاوض حول الاتفاقات المائية مع تركيا وإيران لضمان حقوقه المائية، مع إشراك الأطراف الدولية في هذه المفاوضات للوصول إلى حلول طويلة الأمد.

٢. **تفعيل اتفاقيات المياه الدولية:** ينبغي على العراق استغلال الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالموارد المائية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للمياه، من أجل الضغط على الدول المشتركة لتحقيق التوازن في إدارة الموارد. كما ينبغي أن يعمل العراق على تعزيز التعاون المائي مع الدول المجاورة ضمن إطار هذه الاتفاقيات.

٣. **استثمار في البنية التحتية المائية:** يجب أن يستثمر العراق في تحديث وتوسيع البنية التحتية المائية، بما في ذلك بناء السدود والمشاريع الريّية المتطورة، إلى جانب ترشيد استخدام المياه في الزراعة والصناعة من خلال اعتماد تقنيات حديثة تساهم في تقليل الفاقد وتحقيق الاستدامة.

٤. **استخدام التكنولوجيا الحديثة:** ينبغي على العراق استخدام التقنيات المتقدمة في إدارة المياه، مثل نظم الري الحديثة وتقنيات حفظ المياه، إضافة إلى استخدام الأقمار الصناعية لمراقبة حركة المياه وتحليل مستوياتها. تساهم هذه التقنيات في تحسين كفاءة إدارة المياه وتساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة.

٥. **الضغط على المجتمع الدولي:** ينبغي على العراق تعزيز دوره في المنظمات الدولية ذات الصلة بالمياه، مثل منظمة الأمم المتحدة، للضغط على الدول التي تساهم في تقليص تدفق المياه من الأنهار المشتركة. كما يجب أن يعمل على الحصول على الدعم الفني والمالي لمشاريع إدارة المياه.

٦. **تعزيز التوعية المجتمعية:** يجب على العراق تنفيذ برامج توعية على جميع المستويات لتعريف المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك المياه والحفاظ عليها، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهد تزايدًا في الجفاف ونقص المياه.

٧. **دعم البحث العلمي والابتكار:** ينبغي أن يعزز العراق من الاستثمار في البحث العلمي لإيجاد حلول مبتكرة للتحديات المائية، من خلال التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية الدولية المتخصصة في هذا المجال.

الهوامش :

١. رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العدد ١، كلية الآداب جامعة القادسية، ٢٠٠٥، ص ١٦٩.

٢. مهدي فليح ناصر، تحليل جغرافي سياسي للسياسة المائية التركية وأثرها على الأمن المائي العراقي، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد ٢١، ص ٧٤.
٣. نهرين جواد شرقي، تأثير الإدارة المشتركة للموارد المائية لحوضي دجلة والفرات في أمن واستقرار العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الخامسة، العدد ٢٢، ٢٠٢٣، ص ٢٩٩.
٤. عقيلة هادي، الوضع القانوني الدولي لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات، مجلة العلوم القانونية، العدد ٢، جامعة بغداد، كلية القانون، كانون الأول ٢٠١٢، ص ٣٦٦.
٥. عبد المطلب محمد عبد الرضا، شحة المياه أسبابها ونتائجها وطرق علاجها العراق نموذجًا، ط١، ٢٠١٧، ص ٨٠.
٦. حسن الجنابي، العراق وتركيا وملف المياه المشتركة، شبكة الإعلاميين الاقتصاديين، ٢٠١٣، ص ٧.
٧. نيكاهانغ كوسار، سياسات المياه المدمرة: المصالح المالية ضد المصالح الوطنية، بي بي سي الفارسية، ٢٤ نيسان ٢٠١٨.
٨. جوشوا ليفكوفيتز، العراق يحذر: كيف يمكن للجفاف الزاحف أن يسبب الأزمة المقبلة، معهد الشرق الأوسط، ٣ يونيو ٢٠١٨.
٩. د. بنفشه كي نوش، الخلاف المائي بين إيران والعراق: أزمة داخلية متفاقمة ودبلوماسية خارجية غير كافية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد الثامن، سبتمبر ٢٠١٨، ص ٨٨.
١٠. أحمد حسن علي، أزمة المياه في العراق.. التحديات والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص ٩.

١١. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الدبلوماسية لحل مشكلة المياه العراقية مع تركيا وإيران، ٢٠٢١.
١٢. رحاب الزيادي، أداة ضغط: المياه بين تركيا وإيران والعراق، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.
١٣. صفاء خلف، أزمة المياه في العراق: ديناميك الصراع الإقليمي ومخاطر الاقتتال الداخلي، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، ٥ يوليو ٢٠٢١.
١٤. عمرو سليم، التعاون المائي الإقليمي وتحول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الصراع للسلام والاستقرار، منتدى فكرة، ١ ديسمبر ٢٠٢١.
١٥. رحاب الزيادي، "السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار الإقليمي بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة الدراسات السياسية والدولية، العدد ٤١، ٢٠١٩، صـ ١٣٢.
١٦. أنور عبدالزهرة شلش العتابي، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة، رسالة ماجستير في الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ١٢٤.
١٧. حسن طارق عبد الرحمن، "تأثير المشاريع المائية التركية على الأمن المائي العراقي"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٣، ٢٠١٦، ص ١١٢.
١٨. زينب مصطفى، "دور الدبلوماسية المائية في حل نزاع المياه بين العراق وتركيا"، مجلة الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٤، ٢٠١٧، ص ٩٩.
١٩. جاسم خلف الجبوري، "التعاون الإقليمي في إدارة الموارد المائية في الشرق الأوسط"، مجلة العلوم البيئية، العدد ٦، ٢٠١٩، ص ٢٢٥.
٢٠. نسرين السالم، "تحليل قانوني للدبلوماسية المائية العراقية"، مجلة الدراسات القانونية، العدد ٨، ٢٠٢٠، ص ١٣٤.

٢١. عباس محمد كريم، "العوامل الجغرافية وتأثيرها في قضايا المياه بين العراق وتركيا"، مجلة جغرافيا الشرق الأوسط، العدد ٥، ٢٠١٨، ص ٧٣.

٢٢. خالد إبراهيم صالح، "سياسات المياه الدولية: إيران والعراق"، دراسة أكاديمية منشورة في مركز أبحاث الشرق الأوسط، ٢٠١٩.

٢٣. د. فاروق عبد السلام، "التحديات المستقبلية للأمن المائي في العراق"، مجلة الأمن الوطني، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٥١.

٢٤. علي ياسين الحسن، "مستقبل التعاون المائي بين العراق وتركيا"، مجلة الدراسات الإقليمية، ٢٠٢٠، ص ٨٨.

٢٥. مصطفى فاضل، "التحديات البيئية والسياسية لأزمة المياه في العراق"، مجلة علوم البيئة والاقتصاد، العدد ٣، ٢٠٢١، ص ١٥٥.